

قوله:

وَيَسْتَحِيلُ⁽¹⁾ ضِدُّ هَذِهِ الصِّفَاتِ⁽²⁾ الْعَدَمُ الْحُدُوثُ ذَا لِلْحَادِثَاتِ
كَذَا الْفَنَاءُ وَالْإِفْتِقَارُ عُودُهُ وَأَنْ يَمَـائِلَ وَنَفْيُ الْوَحْدَةِ
عَجْزُ كَرَاهَةِ وَجْهٍ لُّ وَمَمَات وَصَمَمٌ وَبَكَّكُمْ عَمَّى صَمَات

هذا هو القسم الثاني وهو الذي يستحيل وصفه تعالى به، وذلك ثلاثة عشر أيضا كعدد الواجبات؛ لأنها أضدادها. ورتب رحمه الله هذا القسم على الأول الواجب: فالعدم ضد الوجود، والحدوث ضد القدم⁽³⁾، والفناء ضد البقاء⁽⁴⁾.....

(1) (ويستحيل) اختار السكتاني جعل السين والتاء لمطاوعة (أفعل)، نحو: أراحه فاستراح، وأحاله فاستحال، أي قبل الإحالة، وحينئذ فالمعنى: ويقبل الإحالة والنفي عن الله ضد الخ، وفيه إيham أن هذا وصف عرضي طار من تأثير الاستحالة الذاتية، فالظاهر أنها زائدتان، وأن الاستحالة الإحالة، كما يفيد كلام القاموس، وأما جعلهما للطلب فبعيد.

(2) (ضد هذه الصفات) المراد بالضد هنا: الضد اللغوي، وهو كل مناف، وجوديًا كالحدوث، أو عدميًا كالعدم؛ وذلك لأن هذه الصفات:

- منها ما هو من تقابل الضدين بالمعنى المنطقي، كالتقابل بين صفات المعاني ومنافياتها.

- ومنها ما هو من تقابل الشيء والأخص من نقيضه، كالتقابل بين الوجود والعدم، فإن نقيض الوجود لا وجود، وهو أعـم من العدم، بناء على القول بالحال؛ لأن لا وجود صادق بالعدم وصادق بالثبوت وهو الحال التي هي واسطة بين الوجود والعدم، أما على القول بنفي الحال فالعدم مساوٍ لنقيض الوجود.

- ومنها ما هو من تقابل الشيء والمساوي لنقيضه، كالعدم والحدوث.

- ومنها ما هو من تقابل النقيضين، كالوحدانية ونفيها.

(3) أي لأنه الوجود بعد العدم، والإله منزّه عن ذلك؛ ولهذا أبطل ألوهية الأصنام بمخلوقيّتها فقال تعالى: {أَيُّشِرْ-كُونَ مَا لَا يَخْلُقُ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ} [الأعراف: 191]

(4) قوله: (والفناء ضد البقاء) أي ولذا جعل تعالى فناء كل ما سواه وبقاءه وحده دليل نفي الألوهية عن كل ما سواه وانفراده بها في قوله: {كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ} [القصص: 88]، فإن الجملة سقت دليلًا على الوحدانية التي تضمنها قوله: {وَلَا تَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ} [القصص: 88]، والدليل مشتمل على المدلول، فصارت جملة {كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ} في معنى بدل الاشتمال ممّا قبلها، أعني جملة {لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ} فيبينهما كمال الاتصال.

والافتقار ضدّ الغنى⁽¹⁾، والمماثلة للحوادث ضدّ مخالفته لها⁽²⁾.

(1) (والافتقار عُدَّة) أي في المستحيلات، فيستحيل افتقاره إلى محلّ أو مخصّص أو طاعة أو شيء من الأشياء - كما مرّ -، ومن ذلك: الوسائط والأسباب لا يفتقر إلى شيء منها، وما وسط فيه واسطة أو سبب عن سبب فباختياره حسبما اقتضته حكمته، ففائدة بعثة الرسل إنّما هي للخلق، وقوله تعالى لمريم على لسان عيسى عليه السلام: {وَهَزِّيْ إِلَيْكِ بِجِذْعِ النَّخْلَةِ تُسَاقِطُ عَلَيْكَ رُطْبًا جَنِيًّا} [مريم: 25] هو مقتضى حكمته، ولو شاء لأحضره لها بلا هزّ ولا نخلة، ولقد أحسن القائل:

أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَوْحَى لِمَرْيَمَ وَهَزَّى إِلَيْكَ النَّخْلَ تُسَاقِطُ الرُّطْبُ
وَلَوْ شَاءَ أَنْ تَجْنِيَهُ مِنْ غَيْرِ هَزَّهَا جَنَّتُهُ وَلَكِنْ كُلُّ شَيْءٍ لَهُ سَبَبٌ

ومما يبيّن لك أنّه تعالى غنيّ عن الأسباب العادية: ما تراه من ارتفاع السماء مع طولها وعرضها بغير عمد، وإمساك الطير في الهواء بغير مستند، وإلجام البحر عن الفيضان على الأرض بغير حاجز، وتكوين آدم بغير أب ولا أمّ، وإخراج الماء من صمّ الحجارة على مرّ السنين من غير مادة، وأيّ مناسبة بين الماء والحجر؟ ! فسبحان من هو على كلّ شيء قدير.

(2) (وأن يماثل) الأحسن قراءته بفتح المثلثة بالبناء للمفعول؛ لأن المماثلة تنسب للأدنى كما تقدم، أي يشابهه شيء من الحوادث، وقد تقدم كثير من وجوه المماثلة المستحيلة، ومنها: كونه متحيزا في جهة، قيل لعلي: أين كان ربنا قبل أن يخلق السموات والأرض؟ فقال: كان ولا مكان، وهو الآن على ما عليه كان، وينسب له

أَنْتَ الَّذِي حُزَّتْ كُلُّ أَيْنٍ فَحَيْثُ لَا أَنْتَ ثُمَّ أَنْتَ
وَلَيْسَ لِلْأَيْنِ مِنْكَ أَيْنٌ فَيَعْلَمُ الْأَيْنُ كَيْفَ أَنْتَ

وأما قوله تعالى: {أَأَمِنْتُمْ مِنْ فِي السَّمَاءِ} [الملك: 16] فالمراد والله أعلم: سلطانه وأمره.

ولا يكفر معتقد الجهة على الأصح، قاله عزّ الدين، وزاد ابن أبي جمرة: إذا لم يقبل عقله غيرها، واستدلّ بحديث السوداء، وهي أمة قال سيدها: يا رسول الله، إنّ عليّ رقبة، أفأعتق هذه؟ فقال لها المصطفى: أين الله؟ قالت: في السماء، قال: من أنا؟ قالت: رسول الله، قال: أعتقها؛ فإنّها مؤمنة.